

خامسا: عدم احترام بعض المقاولات لأبسط الإجراءات الحمائية في مجال الصحة و السلامة، مما أدى إلى انتشار الوباء، مصحوبا بالرعب والخوف الشديدين، في أوساط العمال والعاملات ومختلطهم، وعدم الالتزام بواجب وشروط التصريح بالعمال و العاملات لدى صندوق الضمان الاجتماعي، وضعف عملية المراقبة والمحاسبة الموكولة لمفتشي الشغل ومصالح الضمان الاجتماعي؛ مما أفضى إلى الحكم على فئة عريضة من الطبقة العاملة بعدم الاستفادة من حقوقها المنصوص عليها في مقتضيات قانون الشغل ومن التعويض على توقف العمل أو فقدانه، إسوة بغيرهم من العمال والعاملات؛

وبناء على هذا الوضع المتأزم وحجم المأساة والمعاناة التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا في ظل جائحة كورونا، فإن المكتب المركزي يطالب بما يلي:

1- التدخل العاجل وتحمل المسؤولية من طرف كل المؤسسات ذات الصلة بتدبير صناديق المالية العمومية وتحديد أولويات صرفها بما يضمن حق الطبقة الفقيرة والهشة من نصيبها وأولويتها في صناديق الدعم وحققها في العيش الكريم.

2- إيجاد حل عاجل لمحاصرة انتشار ظاهرة التسول، التي تثير الانتباه ويستحيل إخفاؤها و التنكر لحجمها، بتقديم الدعم و الواجب و الضروري، بما يحفظ كرامة الإنسان، عبر إقامة آليات شفافة لتقديم المساعدات، لمن هم ومن هن في حاجة لها، مع اعتماد معيار الاستحقاق بناء على الحاجة، واستبعاد منطق الزبونية والمحسوبية والقرابة وحتى الانتقام في بعض الحالات، كأسلوب شائع يشتكي منه المتضررون في كل مناطق البلاد.

3- اعتماد مساطر مستعجلة لتسوية الملفات العالقة، والنظر في الطلبات المرفوضة لحاملي بطائق "الراميد"، مع العمل على اخبار المعنيين بمصير طلباتهم داخل آجال محددة ومعقولة، وتقديم المساعدات الإدارية لهم، من خلال تيسير وتسهيل استعمالهم للوسائط الالكترونية، وتحسين البنية الاستقبلية بشكل يليق بكرامتهم؛ بالإضافة إلى تفعيل آليات المراقبة والمحاسبة على التجاوزات والمعاملات المهينة، التي قد تصدر من بعض الموظفين وفي بعض الإدارات العمومية؛

3- فتح الأسواق الأسبوعية للفلاحين ومربي الماشية، لإجراء المبادلات التجارية المحلية، في شروط آمنة، وتمكينهم من اقتناء ما يلزمهم من مستلزمات لذويهم ولماشيتهم، مع تقديم كل المساعدات والدعم الواجب للمتضررين من آفة الجفاف، واتخاذ كل التدابير الاحترازية، التي لا غنى عنها للوقاية من انتشار الوباء، و العمل على إيجاد حلول للتغطية الصحية وتأمينهم وحماية ممتلكاتهم من الكوارث الطبيعية ومن أثارها وعواقبها،

4- تشديد المراقبة على احترام إجراءات السلامة الصحية لمنع انتشار الوباء وتفعيل المساطر القانونية اللازمة ضد المقاولات المخالفة لقوانين الشغل، وخاصة تلك المتعلقة بالتهرب من التصريح بجميع العمال والعاملات لدى صندوق الضمان الاجتماعي، وتمكين المتضررين والمتضررات من الاستفادة من مستحقاتهم بأثر رجعي، وتكثيف وتقوية أجهزة المراقبة وتحسين آليات الردع؛ بما يضمن الحقوق وعدم الإفلات من الإجراءات القانونية، وربط الامتيازات الضريبية بمدى احترام القوانين ونفاذها.

وإذ يستحضر صعوبة المرحلة وحساسيتها، فإن المكتب المركزي ينبه السلطات العمومية إلى خطورة نتائجها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والى عواقبها على حقوق الفئات الفقيرة والهشة من المجتمع وإلى تحمل مسؤوليتها في تدبير الأمور بحكمة وتبصر بما يستحضر البعد الحقوقي في كل القرارات والإجراءات، كما ينوه بالمجهودات التي تقوم بها فروع الجمعية وكل المدافعين والمدافعات على حقوق الإنسان من مختلف المشارب والمواقع ويدعو إلى المزيد من اليقظة والتعبئة في متابعة ورصد الخروقات والانتهاكات حفاظا على كرامة المواطنين والمواطنات والدفاع عن حقوقهم المشروعة، ويستنكر المتابعات التي يتعرض لها العديد من مناضلي ومناضلات الجمعية وكافة المواطنين والمواطنات نتيجة فضحهم للخروقات والانتهاكات التي صاحبت تدبير الحجر الصحي ببلادنا.

المكتب المركزي

الرباط، بتاريخ 20 ماي 2020